

عبد الناصر والنظام الاقتصادي

" إن اطلاق الجمل الطنانة هو من خصائص المثقفين البرجوازيين الصغار المتفسخين طبقياً " (لينين : الصببانية اليسارية والنزعة البرجوازية الصغيرة)

د. صفوت حاتم

تجربة التنمية الناصرية لا زالت تثير قدراً كبيراً من الجدل والاختلاف داخل الفكر السياسي العربي المعاصر، وهو الجدل الذي يجانبه في كثير من الاحيان الحياد العلمي والتجرد الموضوعي الذي تفرضه ضرورات البحث التاريخي والاجتماعي. ويمكن بصفة عامة تقسيم الكتابات التي تناولت النظام الناصري إلى نوعين أساسيين : الاول هي الكتابات التي دافعت بحماس عن الناصرية، وهي كتابات شاعت فيها النزعة الانطباعية أو الذاتية، فغاب عنها الحس النقدي التحليلي، فضلاً عن لجوء معظمها لأسلوب الشرح والتعليق على النصوص الناصرية الكلاسيكية، واعتماد هذه النصوص كأسلوب رئيسي في الحجاج النظري والرد على الخصوم والمنتقدين (١).

أما النوع الثاني من هذه الكتابات، فهي تلك التي انحازت لمواقعها الايديولوجية القبلية، واعتمدت في محاكمة الناصرية على عدد ضخم من المقولات والمفاهيم النظرية الجامدة التي تم تجاوزها بالتطورات الحديثة في علم الاجتماع السياسي وعم اجتماع المعرفة، فضلاً عن ان هذه المقولات جرت صياغتها في واقع وسياق مخالف لذلك الذي شهدته الواقع العربي، وبالتالي صارت- وحدها- لا تصلح كأدوات للبحث والاستقصاء والمحاكمة الامينة والموضوعية (٢).

هذا النوع الأخير من الكتابات يشكل في الواقع أحد اهتمامات كاتب هذه الدراسة، فلقد ناقشنا في دراسات سابقة لنا بعض المقولات والمفاهيم التي يجنح أصحابها إلى تعميمها كمقولات ثابتة وجامدة في محاكمة الناصرية كمقولة رأسمالية الدولة أو الثورة البرجوازية الوطنية الديمقراطية (٣).

في هذه الدراسة أيضاً- كما في سابقتها- سنتناول الرد على بعض الاعتراضات والانتقادات- أو الاتهامات- التي وجهت للتجربة الناصرية في التنمية وجراء بعض الغموض الذي يلف بعض جزئيات في هذه التجربة كدور بيروقراطية الدولة الناصرية وتركيبها ودور العسكريين في هذه التركيبة، وتأثير نكسة يونيو ١٩٦٧ على مسار سياسات الاستقلال والتنمية المستقلة التي كان ينتهجها النظام الناصري، وهي السياسات التي تشكل في رأينا الاطار المرجعي الرئيسي لأي محاكمة موضوعية للناصرية. كل ذلك بهدف الوصول إلى قدر من الاتفاق الموضوعي والهاديء حول هوية النظام الناصري وانحيازاته السياسية والفكرية.

بيروقراطية الدولة الناصرية

لعل من أهم الانتقادات (الاتهامات) التي توجه للتجربة الناصرية هي تلك المتعلقة بدور البيروقراطية الناصرية في تجربة التنمية، وبشكل خاص ما يتعلق بقدرة هذه البيروقراطية وكفاءتها في ادارة القطاع العام والاقتصاد الوطني . فبينما تروج فئات من قوى اليمين لاتهام مفاده ان ادارة القطاع العام كان تهيمن عليه، بشكل أساسي، قطاعات من العسكريين عديمي الكفاءة، فقيري الموهبة والقدرة أساءت للاقتصاد القومي وعملت على نهبه وتخريبه، في ذات الوقت تروج بعض الفئات "اليساروية" لنفس المقولة، ولكن بطريقة أخرى، فمحمد دويدار في كتابه "الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير" يرى ان "نمط ادارة

القطاع الدولة في مصر هو من نمط الادارة الخاص من خلال الدولة، لأن السيطرة الفعلية كانت في يد فئات اجتماعية محددة من غير طبقات المنتجين المباشرين، أي العمال والفلاحين، وقد أدى الامر إلى سيطرة طائفة من "الريعيين" على ادارة وحدات الدولة، وهذا النمط يتميز بانعدام كفاءة "الريعيين" في الادارة" (٤).

إلى أي حد يمكن الاطمئنان إلى صحة هذا الرأي الذي يذهب إليه "دويدار" وقائمة طويلة من الفئات "اليساروية" الوافدة بشكل شعاري ومبسط الى الفكر الماركسي؟ إلى أي حد يمكن الاتفاق مع الرأي القائل بانحطاط قدرة بيروقراطية الدولة الناصرية وعدم كفاءتها؟ وما هو الدور الحقيقي الذي لعبه العسكريون داخل تركيب هذه البيروقراطية؟ وهل استطاع النظام الناصري تطوير بيروقراطية الدولة المصرية التقليدية؟ إلى أي حد يمكن اعتبار البيروقراطية هي "الشر المطلق" وآفة الآفات؟

١- الواقع أن الاجابة عن كل هذه التساؤلات تدفع بنا في عوالم من البحث الاجتماعي والتاريخي تتعدى حدود التجربة موضوع البحث، أي التجربة الناصرية، ولكن من المفيد ان نبدأ النقاش حول هذا الموضوع بالسؤال الذي طرحه الصحفي السوفييتي "فيكتور مايفسكي" على الرئيس عبد الناصر ذات يوم .

السؤال كان كالتالي : " لقد دخلت الثورة مرحلتها الثانية.. مرحلة الاشتراكية في التطبيق.. فإلى من تستند الحكومة في بناء هذه الاشتراكية؟ إلى البورجوازية.. أم إلى الشغيلة؟ "

وكانت إجابة عبد الناصر: "ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ان حركة العمال في بلادنا لم تكن قوية في أي وقت من الاوقات.. أما الفلاحون فكانوا في وضع صعب وأكثرهم أميون.. أما المثقفون فمرتبطون- إلى حد كبير- بالطبقة التي يخدمونها... " (٣).

ما يهمننا في جواب عبد الناصر هي اعترافه بأن اشتراكية الثورة لا تزال مفرغة من عنصرها الانساني .. الشعبي .. من العمال والفلاحين . ولكن يحق للبعض أن يتساءل هنا : ألم يكن ممكناً، اذا، خلال الحقبة الناصرية الطويلة- نسبياً- بناء حركة عمالية وفلاحية تتولى عملية البناء الاشتراكي وتقضي على البيروقراطية المهيمنة على جهازي السلطة والادارة؟

ونحن نجيب: وهل نجحت تجارب البناء الاشتراكي- الأطول عمراً بكثير من الناصرية- في انجاز هذا الهدف؟

الإجابة عن هذه الاسئلة أعمق من أن تحل بالصياغات اللفظية والايديولوجية.

ان دراسة ظاهرة البيروقراطية تحتاج في رأينا إلى دراسات عميقة لاستكشاف آليات هذه الظاهرة والدور الخطير الذي تلعبه في تجارب التنمية الوطنية ، خصوصاً في مراحلها الاولى . لقد دأب الفكر اليساري عموماً، ولفترة طويلة، على اعتبار البيروقراطية هي قبل كل شيء- مرضاً فطرياً لجهاز الدولة الرأسمالية ، وهي- أي البيروقراطية- احد طحالب السلطة البورجوازية، وانها نمت وتطورت مع جهاز الدولة الرأسمالي، حيث جرى نقل السلطة الحقيقية من البرلمان إلى هذه الفئة.

ولأن ذلك كذلك، فلقد اعتقد الفكر اليساري التقليدي ان تصحيح هذا الوضع وتصفية المرض البيروقراطي لن يتم إلا بتصفية النظام الرأسمالي و إقامة الاشتراكية (٦).

ان التطورات المرة والحادة التي تمر بها تجارب التنمية الاشتراكية والمستقلة تؤكد قانون يثبت نفسه في كل هذه التجارب: هيمنة واسعة وحاسمة للبيروقراطية مع استبعاد كامل للطبقات الشعبية من المنتجين

المباشرين. وإذا كانت البيروقراطية قد لعبت- ولا تزال - هذا الدور الخطير " والاستثنائي " في تجارب البناء الاشتراكي ، حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية أكثر اكتمالاً ونضجاً ، وحيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية أكثر تقدماً من مصر ، وحيث الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين أقوى وأنضج وأكثر تنظيماً في أشكال تنظيمية مكافحة... إذا كان كل ذلك كذلك.. فكيف يمكن، إذاً، تصور الأوضاع في مصر الناصرية؟!

لقد كشفت سياسة "البيروسترويكا" التي يقودها الزعيم السوفييتي "جورباتشوف" ، كما كشفت سياسة القادة الصينيين بعد "ماوتسي تونغ" عن درجة الأنحطاط البيروقراطي ومسؤولية هذه الفئة عن الخراب الاقتصادي الشامل الذي تتعرض له هذه البلدان ، الأمر الذي لا يقاس معه دور البيروقراطية الناصرية.

ولكن ما علاقة ما يحدث في الدول الاشتراكية بما حدث في مصر الناصرية؟ وهل يعتبر ما حدث في الدول الاشتراكية "تبريراً" لما حدث في مصر أو "تبرئة" للبيروقراطية الناصرية؟

٢- إلى أي حد يمكن التسليم مع "دويدار" بانحطاط كفاءة البيروقراطية وانعدام قدرتها ومواهبها؟ وهل استطاع النظام الناصري تطوير أداء بيروقراطية الدولة المصرية التقليدية؟

الواقع ان دراسة تركيب البيروقراطية المصرية في الستينات لا يترك مجالاً للشك في مدى الجهد الذي قام به النظام الناصري في تطوير أداء البيروقراطية المصرية ورفع كفاءتها الفنية والادارية وإحاطتها بالمشروع الوطني والقومي الذي كانت تقوده في الوطن العربي .

مثلاً؟!

مثلاً كانت البيروقراطية المصرية توظف ما يقرب من ثلثي الخريجين في البلاد (٧). وكان معظم المتبقين من ربات البيوت او المهاجرين أو المتوفين بالاضافة الى العاملين في القطاع الخاص.

ولكن الاله من ذلك ان الغالبية العظمى من " التكنوقراطيين " في البلاد كانت موظفة في البيروقراطية العامة. ففي عام (١٩٦٨) مثلاً كان جميع المهندسين تقريباً من أصحاب التوظيف الحكومي والعام ، وكان توزيعهم كالتالي : (٣٤%) بالشركات العامة، (٢٢%) بالوزارات، (١٩%) بالهيئات العامة، (١٠%) بالمؤسسات العامة، (٨%) بالجامعات والمعاهد ، (٧%) بالمحافظات. كذلك كان (٨٩%) من جميع المعلمين وحوالي (٩٥%) من جميع الزراعيين و(٨٧.٦%) من جميع الاطباء يعملون في القطاع العام.

وبالمقارنة بذلك لم يكن يعمل في الوظائف الحكومية والعامة سوى ثلثي خريجي الحقوق (وهي الفئة التي كان لها أهميتها التقليدية في الادارة قبل الثورة) ولم تكن نسبتهم تزيد عن (١٤.٥%) من مجموع الموظفين (٨). لقد شهدت الدولة المصرية تحولات بالغة العمق بعد ١٩٥٢، ارتبط جانب كبير منها بالتطورات الادارية والسياسية : ففي ظل الثورة فقدت الطبقة القديمة التي كانت تملك الأرض وكذلك فئات المهنيين ورجال الاعمال والقانون والمتقنين المنحدرين من صلب الطبقات المالكة أو المتحالفين معها، معظم مظاهر تفوقهم الاجتماعي ونفوذهم السياسي (٩) لصالح نخبة جديدة بدأت في التشكل حول النظام الجديد، وضمت بصفة رئيسية مجموعات من المديرين المتخصصين والضباط والتكنوقراط .

ولقد ساعدت سياسة مجانية التعليم الجامعي والفني والبعثات الخارجية المتخصصة وضمن هذه الحقوق لأبناء الطبقات الشعبية على مد البيروقراطية المصرية بعناصر جديدة مؤهلة لادارة جهاز الدولة الجديد ومختلفة نوعياً عما كان سائداً قبل الثورة.

هنا يثور سؤال : هل ان دخول العناصر المتخصصة تقنياً و إدارياً بشكل واسع داخل البيروقراطية العامة يعني أن "قيادة" القطاع العام وقطاع الدولة قد صارت لهؤلاء؟

وهل صحيح أن الهيمنة الحقيقية في " قيادة " القطاع العام وقطاع الدولة كانت للعسكريين؟

٣- الاجابة عن هذا السؤال تقتضي مناقشة المستوى الالهم في هذه الدراسة، وهو مستوى "القيادة" الادارية .

توضح الارقام التي تحويها دراسة " نزيه الايوبي " ان السيطرة في قمة الجهاز الاداري كانت في ظل هذه الفترة للاقتصاديين (بما فيهم التجاريون)، والمهندسين (بما فيهم التطبيقيون). ويوضح جدول توزيع "القيادات الادارية" سنة ١٩٦٧ ابتداء من قمة البيروقراطية العامة وحتى الدرجة الثالثة بحسب المجموعات التخصيضية المتجانسة الحقائق التالي :

أ- ان هناك سيطرة واضحة للاقتصاديين والمهندسين اذ هم يمثلون قرابة النصف (٤٦%)، يليهم رجال التعليم (١٠%)، فالزراعيون (٩%)، الطب (٥%)، الازهر (٣%)، العسكريون (٢%)، المؤهلات المتوسطة (٨%).

ب- ان العسكريين لا يحتلون سوى المكانة السابعة في جدول النخبة القيادية وبنسبة (٢%) فقط ، وتزيد نسبتهم قليلاً لو أننا أضفنا إليهم ضباط الشرطة.

ج - ان الحقوقيين (وهم الذين كانت لهم أهميتهم التقليدية قبل الثورة) لا يظهرون في هذا الجدول. وان كانت بيانات أخرى للجهاز المركزي للتنظيم والادارة عن سنة (١٩٦٨) توضح أنه من بين رجال الادارة العليا (الدرجة الاولى فما اعلى بما في ذلك الكادرات الخاصة) كان الحقوقيون يمثلون المكانة الاولى (٢٦%)، ثم تليهم المجموعة الهندسية والفنية (٢٣.٨%)، ثم المجموعة التجارية والاقتصادية (٢١.١%)، وتحتل المجموعة العسكرية المركز السابع أيضاً ولكن بنسبة أعلى (٤.٥%). على أنه لما كان الحقوقيون يحتلون (٦٧.٥%) من الوظائف العليا بالكادرات الخاصة (القضاء والخارجية) فهذا يفسر تواجدهم في بيانات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة.

على أنه يجب ملاحظة التفوق النسبي للمجموعة الهندسية الاقتصادية (٤٤.٩%) أي كظيرتها في احصاء ١٩٦٧.

من ناحية ثانية حافظ العسكريون على الترتيب السابع في ترتيب النخبة كما في احصاء ١٩٦٧ و إن كان بنسبة أعلى قليلاً (١٥%).

٤- كما توضح احصاءات جهاز التنظيم والادارة في أواخر الستينات فإن ما لا يقل عن نصف اعضاء مجالس الادارات في القطاع العام، وربما شاغلي الدرجة الاولى في الجهاز الحكومي ، كانوا من خريجي الكليات الهندسية التقنية، مما يؤكد تفوق المهندسين عددياً على الاقتصاديين من حيث نسبتهم في قمة الادارة العليا، وخاصة في القطاع العام.

وفي أوائل السبعينات توضح الارقام استمرار هذه الطواهر: فالمهندسون يمثلون (٤٩.٦%) من شاغلي الدرجة الممتازة و(٤٠.٤%) من شاغلي الدرجة " العليا " في القطاع العام. والاكثـر من هذا أن المهندسين ممثلون في مجالس ادارة معظم المنظمات. ففي دليل صدر سنة (١٩٧٣) نجد أنه من بين حوالي (٢٧٥)

هيئة و مؤسسة وشركة عامة قائمة في مجالات الصناعة والتعدين و الطاقة والنقل والانشاءات كان المهندسون ممثلين بدرجة أو بأخرى في (٨٨%) من مجالس الادارات.

نستطيع أن نستشف من الصورة السابقة ملاحظتين هامتين في تكوين النخبة الادارية. أولاها تزايد نسبة تمثيل التكنوقراط والاختصاصيين في تركيب النخبة الادارية ، وثانيتهما ان نسبة العسكريين لم تتعد بحال من الاحوال الى (٤.٥%) مع احتفاظهم بالترتيب السابع في ترتيب النخبة الادارية (١١). كل هذا يفند الوهم "الدعائي" حول انحطاط كفاءة البيروقراطية الناصرية وهيمنة العسكر على المستوى القيادي للادارة في القطاع العام وقطاع الدولة.

المؤشرات السابقة كافة لا تدع مجالاً للشك في أهمية التغيرات التي طرأت على تركيب النخبة البيروقراطية وارتفاع كفاءة هذه الأخيرة وتقدم أساليبها التقنية والادارية، قياساً بما كان سائداً من قبل.

ولكن كفاءة هذه النخبة لا تعتبر دليلاً في حد ذاته على إخلاص هذه البيروقراطية لأهداف البناء الاشتراكي، ولا يعد مقياساً صالحاً للحكم على انحيازاتها الطبقيّة والايديولوجية. لقد قيل كثيراً أن النخبة البيروقراطية كانت جديدة من حيث أصولها ومن حيث تطلعاتها وأساليبها، ولكن إلى أي حد هذا الاعتقاد صحيحاً؟ إلى أي حد ارتبطت البيروقراطية بالمشروع الناصري.. وكيف يمكن الحكم على انحيازاتها الاجتماعية والايديولوجية؟

٥- يذكر "نزيه الايوبي" في دراسته أن النسبة الكبرى من مديري القطاع العام لم يبدأوا حياتهم الوظيفية كرجال أعمال "بورجوازيين". ذلك أن (٨%) منهم فقط هم الذين بدأوا حياتهم العملية في هذا المجال. ويرصد "الايوبي" متغيرين هامين في تركيب النخبة البيروقراطية الجديدة، أولهما انخفاض في نسبة القادة الاداريين من أبناء ملاك الأراضي، وثانيهما ارتفاع نسبة ابناء رجال الأعمال والمهنيين والاداريين من غير العاملين في الحكومة. أما من حيث الأصول الطبقيّة، فإن "نزيه الايوبي" يأخذ على النخبة انها جاءت- تبعاً لمهن الآباء- من أصول شبيهة إلى حد بعيد بالأصول التي جاء منها القادة القدامى : رجال الاعمال والمهنيين من القضاة وكادرات السلك الدبلوماسي والاداريين من غير العاملين في الحكومة. أي ان القادة الجدد جاؤوا من آباء ينتمون إلى القطاعات الوسطى والعليا في المجتمع ، وأن نسبة من سعدوا سلم الحراك الاجتماعي من ادناه إلى أعلاه في جيل واحد لم يتعد عشرة في المائة من القادة الاداريين (١٢).

والسؤال الذي نطرحه بصدد هذه المسألة: هل يجوز الحكم على الانحيازات الايديولوجية والاجتماعية للنخبة البيروقراطية الجديدة وفقاً للأصول الطبقيّة التي ينحدر منها هؤلاء القادة أو تبعاً للمسار المهني الذي ينتمي له الآباء؟

إجابة عن هذا السؤال يهمني أن أذكر مجموعة من الملاحظات:

أولاً : أنني لست من الذين يعتقدون أن الانحياز الاجتماعي أو الايديولوجي هو محض "ميراث" عائلي أو حتى طبقي يتناقله الأبناء عن الآباء كما يتناقلون الصفات الوراثية في خلاياهم.

فالشرائح العليا والوسطى من الطبقة البورجوازية كانت في معظم الاحيان المصدر الاساسي لتسعة أعشار المتقنين الثوريين عبر كل تجارب التاريخ الثورية : ماركس ... انجلز.. لينين.. ماوتسي تونج.. كاسترو.. عبد الناصر. وبالتالي فان الحكم على انحيازات النخبة البيروقراطية الجديدة من خلال تتبع أصولها الطبقيّة أو مهن الآباء، لا يصلح كمعيار موضوعي في المحاكمة واستخلاص النتائج.

ثانياً: حتى مع افتراض القبول بهذا كمعيار وحيد، فإن ذلك لا ينفي ان كافة التجارب الثورية "اضطرت للاستعانة بجهود هذه الشرائح، خصوصاً في المراحل الانتقالية الاولى . فلقد سوَّغ " لينين " في رده على " الصببانية اليسارية ونزعة البورجوازية الصغيرة" (١٣) استخدام "الاختصاصيين الرأسماليين " في قيادة (نعم قيادة) السلطة السوفياتية لكي يقوموا بوظائف تنفيذية، وهي لا تعهد لهم بالقيادة بوصفهم رأسماليين، بل بوصفهم اختصاصيين فنيين أو منظمين، وهي تعهد لهم بهذه الوظائف لقاء أجور عالية لو اقتضى الامر. وسخر لينين من الشيوعيين اليساريين الذين هاجموا هذه السياسة واعتبر ان هجومهم لا يساوي درهماً.

٦- خلاصة:

كل هذا يحفزنا على القول ان البيروقراطية المصرية في ظل النظام الناصري قد شهدت تطورات نوعية جذرية وحاسمة في تركيبها الداخلي وفي مستوى أدائها التقني والاداري، قياساً بما كان سائداً من قبل. وليس أدل على كفاءة هذه النخبة من انها استطاعت رغم الصعوبات والعوائق ان تدير الاقتصاد القومي بنجاح منقطع النظير خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى وبعدها ، كما أنها استطاعت أن تحافظ على الاقتصاد الوطني من الانهيار في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفي ظل الضغوط العسكرية والاقتصادية التي فرضتها أوضاع الهزيمة فتحمّلت آنذاك أعباء إعادة بناء الجيش والانفاق العسكري، فضلاً عن متطلبات البناء الداخلي.

من ناحية ثانية فإن البيروقراطية الناصرية كان لها فضل تأسيس وبناء معظم الأطقم التكنوقراطية والادارية العاملة الآن في كافة أرجاء الوطن العربي وأقطاره المختلفة، فهي التي أخذت على عاتقها مهمة تحديث وتطوير مؤسسات الدولة في عدد لا يستهان به من الاقطار العربية. وكيف لا وهي صاحبة الخبرة الطويلة والكفاءة الثمينة التي لا يمكن إنكارها. هذا لا يعني طبعاً الدفاع عن الجوانب السلبية في ظاهرة البيروقراطية، ولكن ادانة البيروقراطية شيء والحاجة إليها شيء آخر.

لقد أصبح من المألوف لدى كثير من المثقفين انتقاد القيادة الناصرية لموقفها من البيروقراطية، ولكن التاريخ سيثبت في رأيي أن ضعف الناصرية كان من طبيعة مخالفة، فهذه البيروقراطية ذاتها كانت هي نفسها "الجيش العظيم المدرب " الذي قاد به عبد الناصر مشروعه النهضوي داخل مصر وخارجها.

وقد يقول قائل: ألم يكن من الاجدى لعبد الناصر ان يعتمد في مشروعه النهضوي هذا على الجماهير، على التنظيم السياسي الجماهيري؟ ولكن هل كان يمكن ان يكون هذا التنظيم- فيما لو اكتملت له أسسه وأبنيته- وهو المقابل لسلطة الزعامة التاريخية التي اذا ما اختفت او غابت شكل التنظيم السياسي ، الجماهيري، الاطار المناسب لملاء الفراغ الناجم عن غياب تلك الزعامة التاريخية؟!!

الاجابة عن هذا السؤال لا ينبغي البحث عنها في المقولات الايديولوجية أو النظرية المجردة، بل في التجارب التاريخية لبناء الاشتراكية والتنمية المستقلة، وهي التجارب التي تكشف عن قانون يميز مسيرة البيروقراطية، قانون عام لم تفلت منه كل هذه التجارب.

فلقد عجزت كافة الاحزاب الثورية ذات الخبرة النضالية الطويلة عن ملء الفراغ الذي ينشأ بغياب الزعامات التاريخية ومقاومة الانعطافات السياسية والاجتماعية الحادة التي تنشأ عن هذا الغياب. مثال على ذلك التحولات التي طرأت على الحزب البولشفي بعد غياب لينين وصعود الستالينية، كذلك الانعطافات السياسية الحادة والتوترات الاجتماعية الخطيرة والمراجعة الايديولوجية العميقة التي تعيشها الصين منذ وفاة ماوتسي تونج. قانون عام يميز نفسه في كل هذه التجارب دون استثناء، والناصرية ليست خروجاً على هذا القانون أو استثناءً منه.

نكسة يونيو/ حزيران ومسار التنمية الناصرية

ننتقل الآن إلى "اتهام" آخر يشيع استخدامه في الكتابات "الاقتصادية" التي تناولت تجربة التنمية الناصرية، وهي "الاتهامات" التي تتعلق "بنمط" التنمية ذاته وما صاحبه من تخطيط لأداء الاقتصاد القومي.

فمن ناحية هناك آراء يساروية عديدة لا ترى في تجربة التخطيط والتنمية التي قادها عبد الناصر منذ بداية الستينات سوى بعض محاولات "ترشيد" اقتصادي لا يرقى- بحال من الاحوال- إلى مستوى التخطيط الاشتراكي العلمي، فمثلا يرى "محمد دويدار" ان الفترة من ١٩٦٠- ١٩٦٥ شهدت محاولة لإدخال بعض "الترشيد" على نشاط الدولة عن طريق ما سمي " بالتخطيط " ولكن المجتمع المصري لم يكن يعرف محاولة تخطيط الاداء للاقتصاد القومي " (١٤) .

من ناحية أخرى تذهب فئات يساروية واقتصادية أخرى الى ان النظام الناصري قد عجز بداية من عام ١٩٦٥- عام انتهاء خطة التنمية الأولى - عن الاستمرار في نهج الاستقلال والتنمية ، وبدأ بتقديم عديد من التنازلات الاجتماعية والسياسية ، مهدت، بل قادت، لهزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي كانت النهاية الموضوعية لمجمل سياسات النظام الناصري . لهذا فإن "جلال أمين" يرى أنه بداية من عام ١٩٦٥ "وليس بوفاة عبد الناصر، كان حلول الضربة الأولى لسياسة الاستقلال الاقتصادي..... والسنوات التالية لعام ١٩٦٧ قد شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الأساسية المميزة لسياسة عبد الناصر الاقتصادية والعربية الخارجية... وقد نقول إنه منذ عام ١٩٦٥ كان نظام عبد الناصر قد أصبح تماما مختلفا كل الاختلاف عما كان قبل " (١٥).

وفي نفس الاتجاه يقول "غالي شكري" : " لربما كان عام ١٩٦٥ علامة فارقة في رحلة النظام الناصري، إنه العام الذي انتهت به الخطة الخمسية الأولى للتنمية، وهو أيضا ختام تجربة التخطيط الوطني الشامل بعد إجراءات التأميم ، وهو كذلك العام الذي انحدرت بعده معدلات التنمية ولم تبدأ الخطة الثانية ... كان عام ١٩٦٥ بداية النهاية التي أقبلت عام ١٩٦٧ ، ولكن الشخصية التاريخية التي يتمتع بها عبد الناصر أخرت موعد التسجيل الرسمي ثلاث سنوات، فبرحيله المفاجيء كان الانقلاب قد ولد، وهو انقلاب شرعي ، أي أنه المفارقة التاريخية التي كان سببها المفارقة الجرثومة في دم النظام السابق " (١٦).

إلى أي حد يمكن الاتفاق مع هذه الآراء؟ وما نسبة الصحة فيها؟ وهل يمكن الاتفاق مع "دويدار" في ان ما حدث منذ بداية الستينات وحتى أواسطها يمكن اعتباره "تخطيطا" بالمعنى الدقيق للكلمة، وأنه لم يتعد "بعض محاولات ترشيد" الاقتصاد القومي؟ وهل صحيح ما يقول به "أمين" و"شكري" من أن النظام الناصري قد بدأ سياسة الارتداد والنكوص من عام ١٩٦٥، ولس بوفاة عبد الناصر؟ وهل صحيح أن هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ سجلت النهاية الموضوعية لكافة السياسات الناصرية الوطنية؟

ما مدى صحة هذه الادعاءات.. أين الحقيقة في كل ذلك؟

١- نود ان نقول إن كل هذه الفئات من "الأقتصاديين" و"اليساريين" ، القدامى والمحدثين تقيّم الناصرية وفق نموذج مدرسي " سكولائي" نظري متعسف لا يأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية التي تتم فيها تجارب التنمية المستقلة والبناء الاشتراكي، والصعوبات الهائلة التي تتعرض لها هذه

التجارب والتحديات الضخمة التي تواجهها، ودون ان يؤخذ في الاعتبار السياق التاريخي الذي تمر فيه هذه التجارب.

من ناحية ثانية فان محاكمة تجارب التنمية المستقلة، وبشكل خاص الناصرية، وفق لغة المعدلات والارقام كمعيار وحيد على نجاح أو تعثر نهج الاستقلال الوطني، لا يعد في رأبي دليلاً صالحاً بمفرده- للاستقصاء والبحث والمحاكمة. فانخفاض معدل التنمية أو توقفها مؤقتاً لا يعد دليلاً على الفشل أو النكوص أو الارتداد، و إلا اعتبرنا كل تجارب البناء الاشتراكي تاريخياً تجارب فاشلة ومرتدة.

لنأخذ على سبيل المثال التجربة السوفياتية: لقد كشفت سياسة "البيروسترويكا" عن الهبوط المنتظم في معدلات التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي خلال الحقبة البريجنيفية، فقد كان النمو الصناعي في الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ (٨.٤٥%)، وفي الفترة ٧١-١٩٧٥ (٧.٤٢%) وهبط خلال الخطة الخمسية إلى (٥.٧%) في عام ١٩٧٧ وإلى (٤.٨%) في سنة ١٩٧٨ (١٧). وقد وصل هذا المعدل إلى أقل من الصفر كما يقول "أبل أجانجيان" أحد مستشاري الزعيم جورباتشوف، الأمر الذي يعني ان الاتحاد السوفييتي كان يستهلك من مصادره المتراكمة بدلاً من تنمية هذه المصادر وزيادتها. ولقد اعترف جورباتشوف نفسه في كتابه "بيروسترويكا" بانخفاض وتأثر النمو في الدخل القومي خلال الخطط الثلاث الاخيرة في الاتحاد السوفييتي إلى أكثر من مرتين، وهبوط تلك التواتر إلى مستوى جعل الاتحاد السوفييتي يلامس في الواقع حالة الركود الاقتصادي (١٨). ويتضح هذا الاتجاه بصورة أشد في دول أوروبا الشرقية وفي الصين: ركود اقتصادي.. فشل في تحسين نوعية الانتاج.. التخلف في الزراعة.. ازدياد الفجوة التقنية مع العالم الرأسمالي.. ازدياد الاتجاه نحو الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الخارجية.. العودة إلى نظام السوق الرأسمالية.. التوترات الاجتماعية والسياسية الحادة.. إلى آخره.

هذه الصورة هل تجعلنا نحكم على فشل تجارب البناء الاشتراكي أو ارتدادها، وهل يكفي للحكم عليها استخدام لغة المعدلات والارقام؟ وبالمقارنة بتلك التجارب العتيدة في بناء الاشتراكية (ثلاثة أرباع القرن في الاتحاد السوفييتي) هل يمكن محاكمة تجربة التنمية الناصرية حديثة العهد؟!

٢- ومع ذلك فنحن لا نتفق مع النتائج التي يذهب إليها "دويدار" و"شكري" و"أمين"، وهي النتائج التي لا تستند إلى أي اطار مرجعي وتكذيبها كل الوقائع والارقام والمعدلات التي توضع على الاتفاق عليها أغلب الدراسات الموضوعية التي اهتمت بتحليل خطة التنمية الاقتصادية الناصرية في بداية الستينات. أحدثت هذه الدراسات وأكثرها اتزاناً وبعداً عن الانحياز العاطفي هي دراسة الاختصاصي الاقتصادي السوفييتي "لوتسيكفتش": "عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ١٩٥٢-١٩٧٠".

كيف رأى "لوتسيكفتش" خطة التنمية الاولى ١٩٦٠-١٩٦٥، وكيف يحلل نتائجها؟

يقول "لوتسيكفتش": كانت إحدى المهام الأساسية للخطة زيادة الدخل القومي بنسبة (٣٩.٧%) خلال السنوات الخمس، وقد تحققت الخطة بنسبة (٩٧%)، وتحققت خطة رأس المال عموماً بنسبة (٩٦%)، وفي نفس الوقت تعدت الزيادة في العمالة والاجور النسب المحددة لها في الخطة. وفي عملية اعادة الحساب على سعر الاساس، فلقد استكملت الخطة زيادة الدخل القومي بنسبة (٨٩.٩%) ورأس المال بنسبة (٨١%) (١٩).

في نفس الوقت يرصد "لوتسيكفتش" الصعوبات التي واجهت الخطة قائلاً: "وتعتبر الاخطاء في تحليل الخطة سبباً هاماً في عدم تحقيقها من حيث الزيادة في الناتج القومي الكلي، والدخل القومي، ورأس المال، حيث لا يوجد في مصر الجهاز الفني، كما أنه لم تكن هناك خبرة كافية لتنفيذ تخطيط على هذا المستوى

القومي الاقتصادي. وقد حدثت أخطاء كبيرة في تقدير المتطلبات من العملة الأجنبية والمحلية. ولم تشر الخطة إلى مصادر محددة للمصادر الاستثمارية. وقد أدى هذا كله إلى صعوبات كبيرة في مسار تنفيذ الخطة. وأثرتلف محصول القطن عام ١٩٦٢/١٩٦١، والتوقف المؤقت للمعونات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ وكذلك النشاط العسكري في اليمن ، تأثيراً بالغاً على عدم استكمال الخطة " (٢٠).

رغم كل هذه الأخطاء والصعوبات لم يتردد "لوتسيكفتش" في تقدير الخطة تقديراً "إيجابياً" ولم يعتبرها "ترشيداً" للاقتصاد كما اعتبرها " دويدار". يقول "لوتسيكفتش" : "على أية حال، إذا وضعنا في الاعتبار ان الخطة الخمسية الأولى كانت في الواقع المحاولة الأولى لعمل تنمية اقتصادية وفق خطة على المستوى القومي، فبالضرورة يستتبع ذلك تقييم إيجابي (التشديد من عندي) لمحصلة تحقيق الخطة. ويصل متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي الذي تحقق في مصر في الخمس سنوات إلى (٦.٥%) وهذا يعني انها تخطت معدلات النمو في كثير من الدول النامية (٣ - ٥ %) (٢١)

تقييم هادىء ومتزن.. أليس كذلك؟! هل يمكن اتهامه "بالدعائية" أو الغفلة العلمية؟!

٣- نجح النظام الناصري، إذاً، في تخطيط أداء الاقتصاد القومي، الأمر الذي لا يستقيم معه القول بأن النظام قد بدأ الارتداد مع نهاية الخطة عام ١٩٦٥، وما الذي يدفعه للارتداد؟ قد يكون الفشل- مثلاً- سبباً للنكوص والارتداد، ولكن الأمر لم يكن كذلك. أين، إذاً، المفارقة الجرثومة التي تحدث عنها "غالي شكري"؟

هل صحيح أن النظام الناصري كان قد أصبح نظاماً مختلفاً بعد ١٩٦٧؟ وهل شكلت هزيمة يونيو/حزيران نهاية خط الاستقلال الوطني الذى انتهجه الناصرية؟ وعلى ماذا يستند هذا الاتهام؟ وأين هي الوقائع .. وقائع الاتهام؟

ازعم- بتواضع شديد- ان ملف الاتهام في هذه القضية لا يتضمن أية وقائع ، أو بالاحرى يتضمن وقائع مزيفة، نعم مزيفة!

كيف؟

هناك مؤشرات عديدة تنفي صحة هذا الاتهام ، وتؤكد ان النظام الناصري قد حافظ على نهجه التنموي بعد عام ١٩٦٧. بل أكثر من ذلك : انتهج النظام خطاً جديداً للإصلاحات المالية والاقتصادية لمواجهة آثار الهزيمة.

ولأن لغة الأرقام والمعدلات هي اللغة التي يفهمها أصدقاؤنا "الاقتصاديون" فلا مانع أن نعطي " بعض المؤشرات " التي تكشف وهن "الاتهام" وزيف " الوقائع ".

مرة أخرى أعود لدراسة "لوتسيكفتش" التي تحوي بعض المفاجآت المدهشة في هذه القضية: (٢٢)

أولاً: الانتاج الصناعي:

شهدت الفترة بين ١٩٦٥، ١٩٧٠ إقامة (١٥٥) مصنعاً ، وارتفعت قيمة الانتاج الصناعي (بالاسعار الجارية) من (٦٦١ مليون جنيه) عام ١٩٦٠ إلى (١١٤٤ مليون جنيه مصري) عام ١٩٦٥. و بعد عدوان

١٩٦٧، وعلى الرغم من الصعوبات الظاهرة ، استمرت الزيادة في الانتاج الصناعي إلى (١٦٣٤ مليون جنيه مصري) عام ١٩٧٠ وإلى (١٨٠٩ جنيه) عام ١٩٧١ .

وفي الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٠ ونتيجة لجهود الدولة في استغلال جميع موارد البلاد تم التغلب بصورة واضحة على الاثار الاقتصادية للعدوان الاسرائيلي ، وبلغت نسبة الزيادة في الانتاج الصناعي (حسب الاسعار السائدة) في عام ١٩٦٨ (٧%) وكانت قد بلغت عام ١٩٦٦ - قبل النكسة - ٦% . وكانت قد انخفضت إلى (٣%) عام ١٩٦٧ لتعاود الارتفاع عام ١٩٦٨ ، كما قلنا. وواصلت الارتفاع عام ١٩٦٩ إلى (٩.٢%) ، وفي عام ١٩٧٠ إلى (٨.٢) ، وفي عام ١٩٧١ إلى (١٠.٧%).

فاذا وضعنا في الاعتبار تأثر الانتاج الصناعي من جراء نسف مصانع القنال ومعامل تكرير البترول، وتسخير معظم الانتاج الصناعي لسد احتياجات الجيش ، فسيتجاوز تقديرنا للاقتصاد المصري حدود التقدير الهادئ "الايجابي" الى الانبهار بما حدث من انجازات في هذا القطاع.

هل هذا كل شيء!؟

لا.. فبعد عام ١٩٦٧ استحدث نظام "التمويل الذاتي" الذي ينص على ان تقوم كل مؤسسة صناعية باستثمار احتياطاتها لتنفيذ التوسعات اللازمة لها وتطوير وسائل الانتاج وتطبيق النظم التكنولوجية الحديثة. وقد كان (٥٥%) من جملة الاستثمارات في قطاع الصناعة عام ١٩٧١-١٩٧٢ من التمويل الذاتي. ويعتبر هذا النظام جزءاً من معالم الاصلاح الاقتصادي والمالي الذي كان يهدف إلى التوسع في الصادرات وتحسين اقتصاديات مصانع القطاع العام.

ثانياً : مجال استخراج البترول:

استطاع النظام الناصري التغلب على النقص الذي حدث عام ١٩٦٧ في مجال البترول نتيجة فقد آبار بترول سيناء، وذلك بتشغيل الآبار البحرية بحقل مرجان في خليج السويس، كما زاد هذا الانتاج باكتشاف حقل العلمين عام ١٩٦٧ .

وهكذا، فبعد ان كان انتاج مصر من البترول قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ حوالي (٩.٥ مليون طن) في السنة، زاد الانتاج إلى حوالي (١٤ مليون طن) عام ١٩٧٠ .

وفي مجال "تصدير" البترول، نقص تصدير البترول عام ١٩٦٧ من مصر إلى (٧٥٥ ألف طن) ولكنه عاد للزيادة في عام ١٩٧٠ إلى (٣.٥ مليون طن) أي ٣.٥ مرة بالمقارنة بعام ١٩٦٠ .

ثالثاً : في مجال الزراعة:

على الرغم من الهزيمة والضغط التي واجهها النظام الناصري لكي يتخلى عن سياسة الانحياز لمصالح الطبقات الشعبية وعدم تسعير الصراعات الطبقيّة، على الرغم من ذلك وفي يوليو ١٩٦٩ صدرت قرارات تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن ٥٠ فداناً للفرد ومائة فدان للعائلة الواحدة.

وكان من أهم خصائص "المرحلة الثالثة" من الاصلاح الزراعي أنه بالإضافة إلى تملك الأراضي الزراعية لصغار الفلاحين، أمكن ضم أجزاء منها في شكل تعاونيات أو مزارع حكومية من أجل تحسين وتطوير طرق استزراعها . ففي عام ١٩٦٦ غطت التعاونيات الزراعية حوالي (٧٠%) من السكان المشتغلين بالزراعة وزاد عدد التعاونيات من (١٧٢٧) عام ١٩٥٢ إلى (٥٣٢٣) في عام ١٩٧٠ .

رابعاً : مجال استصلاح الأراضي :

في مجال استصلاح الأراضي، تم في الفترة الأولى من الخطة الخمسية استصلاح (٥٤٦ ألف فدان) من الأراضي الجديدة، غير انها لم تستغل بالكامل في الاستزراع. وفي عام ١٩٦٥/١٩٦٦ تم بالفعل استزراع (٣٢٣.٥ ألف فدان) من حوالي (٧٣٤ ألف فدان) تم استصلاحها حتى يوليو ١٩٦٦ .

وفي منتصف عام ١٩٦٨ زاد التوسع في استصلاح الاراضي الى (٨١٨.٢ ألف فدان) وزاد مع بداية ١٩٧٠ إلى (٨٦٣.٣) ألف فدان.

كما بلغت قيمة الانتاج الزراعي عام ١٩٧٠/٦٩ (١٠٧٥.١ مليون جنيه مصري) مقابل (٤١٨.٣ مليون) عام ١٩٥٣/٥٢

خامساً : الاصلاح النقدي وفي ميزان المدفوعات:

بسبب العجز المزمع في ميزان المدفوعات ، وبسبب الصعوبات التي أضافها العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧، نهج النظام الناصري في هذه الفترة سياسة جديدة للاصلاح النقدي تمثلت في خطين رئيسيين: الاول اتخاذ إجراءات لزيادة العائد النقدي من التصدير عن طريق تقليل الهوة بين قيمتي الاستيراد والتصدير، الأمر الذي انعكس بدون شك على التبادل السلعي الذي انكمش في عام ١٩٧٠ إلى (٧.٦%) بالمقارنة بعام ١٩٦٦، عند ذلك انخفض الاستيراد إلى ٢٦% بينما ارتفع التصدير إلى ٢٥% (بذكر لوتسيكفتش ان هذه السياسة كان لها نتائجها الايجابية في أعوام ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٦٨، ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ فقط حيث زادت المعدلات السنوية للتصدير عن المعدلات السنوية للاستيراد خلال هذه السنوات (٢٣)، وقد ضمت هذه الفترة كل السنوات التالية للهزيمة وحتى وفاة عبد الناصر كما رأينا).

أما الطريقة الثانية لاصلاح المسار النقدي فتمثلت في إحكام سيطرة الدولة على انفاق النقد وادخال نظام الاقتصاد الموجه المتكشف. فابتداء من عام ١٩٦٧ وحتى يوليو ١٩٧١ تولت المؤسسة العامة للتجارة منح الموافقة النهائية على استخدام المستوردين للعملة الاجنبية، بعد التصديق على كل عملية من المجلس السلعي المختص. وقد أدت هذه السياسة إلى تحسن خطير في ميزان المدفوعات المصرية الذي حقق عام ١٩٦٨ زيادة لصالحه بمقدار (٥.٢ مليون جنيه) لأول مرة في تاريخه منذ عام ١٩٥٤ ... لأول مرة.. هل تصدقون؟! ويعلق " لوتسيكفتش على ذلك قائلاً: "... وتعتبر مسألة القضاء على العجز في ميزان المدفوعات في ظروف نضالية صعبة للقضاء على آثار العدوان الاسرائيلي " انجازاً " مستحيلاً لمصر (المزدوجات الصغيرة من عند لوتسيكفتش).

سادساً : الاصلاح في مجال التجارة الخارجية:

تحليل مسار التجارة الخارجية يكتسب أهميته القصوى من كونه مؤشراً هاماً على اقتراب الاقتصاد الوطني- أو ابتعاده- عن مفهوم الاستقلال والتبعية، ومدى نجاح الاقتصاد القومي في الاعتماد على الذات والخروج من قيود السوق الرأسمالية العالمية.

عبر تحليل مسار التجارة الخارجية بعد عام ١٩٦٧- أو ١٩٦٥- يمكن الاتفاق أو الاختلاف مع الذين يقولون بارتداد النظام الناصري عن خط التنمية المستقلة بعد عام ١٩٦٥:

الميزان التجاري : بعد عام ١٩٦٧- كما قلنا- اتبع النظام الناصري سياسة قاسية لخفض الاستيراد وزيادة الصادرات. ولقد أدى نمو التصدير المصحوب بانخفاض الاستيراد، وكذلك تعبئة المصادر الداخلية وارتفاع أسعار القطن والارز في السوق العالمية، ادى كل ذلك إلى تراجع في العجز في الميزان التجاري بشدة، فقد تراجع هذا العجز في عام ١٩٦٨ إلى (١٩.٣ مليون جنيه) مقابل (٢٠٢.٢) مليون جنيه عام ١٩٦٦.

والمفاجأة الحقيقية هي ما حدث عام ١٩٦٩ عندما حقق الميزان التجاري زيادة لصالحه لأول مرة في تاريخه مقدارها (٤٦.٩ مليون جنيه)، وكانت هذه هي المرة الاولى التي يحقق فيها الميزان التجاري زيادة لصالحه ، وربما المرة الأخيرة أيضا، ففي عام ١٩٧٠ ظهر العجز في الميزان التجاري مرة أخرى بمقدار (١٠.٩ مليون جنيه)، ولكنه لم يبلغ أبداً ومنذ عام ١٩٦٧ النسبة التي كان عليها في عام ١٩٦٦ قبل النكسة (٢٠٢.٢ مليون جنيه)، الامر الذي يفصح عن مدى الجهد الذي بذل لتحسين مستوى الميزان التجاري.

وقد يقول قائل إنه لا بد من إدخال الدعم العربي الذي كانت تحصل عليه مصر بعد الهزيمة في حساب هذه الاصلاحات أليس كذلك؟

على هذا يرد "عادل حسين" في كتابه "الاقتصاد المصري بين الاستقلال والتبعية" قائلاً : " ان الاقتصاد المصري استطاع بعد النكسة أن يحد من العجز في ميزان العمليات الجارية، واستطاع من خلال تحويلات الدعم العربي (المعونات التي لا ترد) أن يواجه جزءاً كبيراً من العجز في ميزان العمليات الجارية ، فقلل بذلك من تورطه في اللجوء إلى التسهيلات المصرفية . ولكن ما يجب الانتباه إليه هو أن ميزان العمليات الخارجية قد حقق "فائضاً" في السنوات ١٩٦٨- ١٩٦٩ ، مع وجود الدعم. ولكنه عاد لحالة "العجز" في السنوات ١٩٧٠- ١٩٧١- ١٩٧٢ رغم وجود الدعم (٢٤). الامر الذي يعني ان أزمة العجز الجاري ظلت مطوقة خلال السنوات العصيبة التي تلت الهزيمة، لتعود للانفجار بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠.

دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية بعد الهزيمة :

بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ حاولت الحكومة المصرية جاهدة زيادة حصيللة العملة الصعبة على حساب التوسع في التصدير للسلع غير التقليدية وذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الخروج للسوق الخارجية. في هذا الاطار سمحت الدولة للقطاع الخاص بتصدير كل السلع ما عدا السلع الاستراتيجية : القطن، الارز، البترول، الغزل . كما سمح لها منذ عام ١٩٦٩ باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان استمرار العمل اليومي للمصانع التي تنتج سلعاً للتصدير، بما لا يتجاوز على أي حال سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصري لكل شركة بدون تحويل عملة .

ولقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع قيمة صادرات منتجات الشركات الخاصة (الخضروات، الفاكهة، المنسوجات، المصنوعات الجلدية والخشبية والمعدنية) إلى ١٦.٢ مليون جنيه مصري مقابل ٤.٢ مليون جنيه مصري عام ٦٧/ ١٩٦٨. ولم يكن هذا الاتجاه يشكل، بحال من الأحوال، تنازلاً للرأسمالية الوطنية، اذا ظلت هذه القطاعات محكومة باتجاه الدولة ورقابتها في مجال التجارة الخارجية، من خلال البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية التي اتسع نطاق هيمنتها على التجارة الخارجية منذ صدور القانون رقم ٢٨٦ ابريل نيسان ١٩٦٧ ، الذي خول للمؤسسة العامة للتجارة تكوين تسعة مجالس نوعية تتركز مهمتها الاساسية في زيادة الايرادات واتساع نوعية السلع المصدرة. أما في مجال الاستيراد فكانت مهمتها دراسة الطلبات على استيراد السلع في المجالات الاقتصادية المختلفة، ودراسة اقتراحات المستوردين الاجانب، وتحديد مدى ملائمة استيراد هذا

النوع أو ذلك من السلع على أن تؤخذ في الاعتبار امكانيات الانتاج المحلي والامكانيات النقدية المحدودة للدولة. هذا الاتجاه لا يمكن مقارنته بحال من الاحوال بما حدث خلال سنوات السبعينات والثمانينات واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب الرأسمالي في الاستيراد دون ضابط أو رقابة حقيقية للدولة وفي ظل تشجيع السلطة السياسية القائمة للهجوم الايديولوجي على القطاع العام واشتركية الانغلاق والفقر.

الخروج من التبعية:

من أهم المؤشرات التي صاحبت الاصلاح الاقتصادي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ محاولة النظام الناصري الخروج من دائرة التبعية للنظام الرأسمالي . فلقد نقص التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية (نتيجة النقص العام في حجم التجارة، وصعوبة الحصول على العملات الحرة، فضلا عن توقف توريد المواد الغذائية من الولايات المتحدة الامريكية). ففي عام ١٩٦٧ نقص نصيب تلك الدول من الواردات إلى ٣٩.٥% أي أنه لأول مرة خلال سنوات الاستقلال تتخلى الدول الرأسمالية عن مكان الصدارة بالنسبة لواردات مصر. فعلى سبيل المثال، في مجال الواردات، نقص نصيب الولايات المتحدة من ١٩.٨% عام ١٩٦٦ إلى ٦% عام ١٩٧٠. ونقص نصيب دول أوروبا الغربية من ٩.٦% إلى ٨.٣%. وفي مجال الصادرات: نقص نصيب دول السوق المشتركة من الصادرات من ١١.٤% في عام ١٩٦٦ إلى ٩.٨% عام ١٩٧٠، والولايات المتحدة الامريكية من ٢.٥% إلى ٠.٨%.

وفي نفس الوقت زاد التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية بعد عام ١٩٦٧ وتفوق على الثقل النوعي للتبادل مع الدول الرأسمالية المتقدمة. اذ ارتفع التبادل التجاري مع البلدان الاشتراكية في عام ١٩٦٧ إلى ٢٨٥.١ مليون جنيه مصري (٤٨.٢% من مجموع التبادل السلعي). وفي عام ١٩٧٠ ارتفع التبادل السلعي إلى ٣٢٠.٤ مليون جنيه، وفي عام ١٩٧١ إلى ٣٤١ مليون جنيه، ثم بدأ بالإنتهاء بعد ذلك مع طرد الخبراء السوفييت وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ليعود مرة أخرى إلى دائرة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي (٢٥).

٤- اعادة تركيب الصورة:

لعلنا أسهبنا أكثر من اللازم في سرد المؤشرات السابقة وما تحتويه من أرقام ومعدلات، وكان هدفنا من ذلك تفحص الوقائع التي يضمها ملف الاتهام.. اتهام الناصرية بالنكوص والارتداد عن خطها الوطني بعد عام ١٩٦٥، وبشكك خاص بعد هزيمة يونيو/ حزيران.

الارقام والمعدلات التي ذكرناها قد تشكل- ربما- مفاجأة للبعض من الذين لا يهتمون بتفحص دلالة هذه الأخيرة .

ولكن تبقى لنا كلمة في نهاية هذه الدراسة وهي ان لغة الاقتصاد الجامدة وما تحتويه من ارقام ومعدلات ، لا تستطيع وحدها تفسير السياق التاريخي والاجتماعي والمناخ الثقافي والتقني الذي تتم فيه تجارب التنمية ، وما تتعرض له هذه التجارب من صعوبات وعقبات ، وما يفرض عليها من معارك وتحديات ، قد تجبر تلك التجارب على التوقف أو التراجع خطوات إلى الوراء لكي تلتقط انفاسها وتستعد للانديفاع للامام بقوة ، محتفظة دوما بنقاء ووضوح أهدافها الاستراتيجية .

وفي حالة التجربة التي ناقشناها عبر هذه الدراسة ، التجربة الناصرية ، كان أهم ما يميز قائدتها تصميمه الذي لا ينفد ، والذي لا شك فيه ، على انجاز مهام الاستقلال الوطني اقتصادياً وسياسياً ، ومهما كانت التحديات والمعارك التي تفرض عليه . لقد كان المميز الحاسم لعبد الناصر – في رأبي – هي قدرته

المذهلة على تحويل التحديات التي تواجهه إلى انجازات تضاف للانجازات التاريخية التي حققتها الجماهير العربية تحت قيادته : رفض تمويل السد العالي وتأميم القناة ، العدوان الثلاثي وتمصير المصالح الأجنبية ، رفض الولايات المتحدة تسليح الجيش المصري وكسر احتكار السلاح ، مؤامرة الانفصال وقوانين التأميم عام ١٩٦٣ والبناء الاشتراكي ، هزيمة يونيو ١٩٦٧ و سياسة الاعتماد على الذات والاصلاح الاقتصادي. في كل هذه الامثلة، كان عبد الناصر يحافظ على خطه الاستراتيجي الذي لا يحدد عنه : الاستقلال الوطني، ومصالح الجماهير العربية الكادحة.

بهذا المعنى كان عبد الناصريبدو دوماً " مختلفاً " لكنه اختلاف نحو الافضل، نحو صعيد أكثر تقدمية وجذرية، الامر الذي يكشف زيف الاتهامات التي عرضناها.. ويكشف من قبل ومن بعد زيف المدعين والمعارضين والمنتقدين " التقدميين " .

الهوامش

* استخدم هذا العنوان " عادل حسين " في رده على المعارضين والمنتقدين للنظام الناصري، ورغم تقديرنا الفائق لدراسة "عادل حسين " فقد رأينا وضع هذه الدراسة لاستكمال بعض أوجه النقص في دراسة عادل حسين و إضافة بعض المعلومات والتحليلات التي لم تتضمنها ، الأمر الذي يبرر في رأينا استخدام نفس العنوان لدراستنا .
راجع : عادل حسين ، عبد الناصر والنظام الاقتصادي (رد على المعارضين والمنتقدين) ، المستقبل العربي (العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٢ .

١- هذا لا يمنع من رصد بعض الكتابات الموضوعية المتزنة لعدد من الكتاب العرب أمثال عادل حسين ، عصمت سيف الدولة ، نديم البيطار ، ياسين الحافظ .

٢- نموذج من هذه الكتابات : محمود حسين ، صراع الطبقات والتحرر الوطني .

Mohamed Hussein : L'Egpte . Lutte de classe et Liberation nationale , petit collection maspero

٣- راجع صفوت حاتم : دفاعاً عن الناصرية ، حول اطروحة الثورة الوطنية الديمقراطية . كتاب عبد الناصر وما بعد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

٤- د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير .

٥- ياسين الحافظ : دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر ، في الفكر السياسي ، العدد ٢ ، دار دمشق للطباعة والنشر ، طبعة أولى ١٩٦٣ .

٦- اسحق دوتيشير يرى أن الرواد الأوائل للماركسية قد تعاملوا بطريقة " متفائلة " بل و " مستخفة " مع ظاهرة البيروقراطية ودورها بعد نجاح النظام الاشتراكي ، ولا يفلت من هذا الاتهام لينين نفسه الذي تعامل في كتابه " الدولة والثورة " مع ظاهرة البيروقراطية تعاملاً ينم عن البساطة وحسن النية .
راجع اسحاق دوتيشير ، الانسان الاشتراكي ، دار الآداب : بيروت ، ص ١٤٤

٧- يذكر عادل حسين ان نسبة (القادة الاداريين) في القطاع العام من خريجي الجامعة كانت ٩٤% . راجع عادل حسين: عبد الناصر والنظام الاقتصادي، مصدر سبق ذكره.

٨- د. نزيه نصيف الايوبي . تطور النظام السياسي والاداري في مصر! (١٩٥٢-١٩٧٠)، كتاب مصرفي ربع قرن، معهد الانماء العربي ، بيروت، ص ٩٢ .

٩- ادت قوانين "التطهير" لعام ١٩٥٢ إلى طرد حوالي نصف القيادات الادارية العليا وتنازلت بشكل أساسى الاجهزة المتصلة بالأمن والجيش والشرطة والسياسة ووزارة الخارجية.

- ١٠- نزيه الايوبي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ .
- ١١- ينبغي أن نذكر هنا أن نفوذ العسكريين قد تقلص كثيراً بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وإقصاء المؤسسة العسكرية عن صنع القرار السياسي وانهاج النظام الناصري سياسة جديدة للإصلاح الاقتصادي والعسكري : المر الذي دفع بالتكنوقراط إلى مكان الصدارة بلا منازع .
- ١٢- نزيه الايوبي مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .
- ١٣- لينين : حول الصبائية اليسارية والنزعة البرجوازية الصغيرة ، المختارات ، الجزء الثالث بالعربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٦٨ ، ص ١٨٠ .
- ١٤ - محمد دويدار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .
- ١٥ - د . جلال أمين : محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ١٩٦٥- ١٩٧٥ ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين . القاهرة ، مارس / آذار ١٩٨١ .
- ١٦ - د . غالي شكري : الثورة المضادة في مصر، دار الطليعة، بيروت، ص ٢٠٧ .
- ١٧- راجع سلو بروكان، الدولة والنظام العالمي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ٤٥ - أكتوبر/ ديسمبر ١٩٨١ ، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.
- ١٨- م. س. جورباتشوف ، بيروسترويك ، دار الفارابي .
- ١٩- ف . أ . لوتسيكفتش : عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ص ٥٢ .
- ٢٠- المصدر السابق، ص ٥٢ .
- ٢١- المصدر السابق، ص ٥٢ .
- ٢٢- كافة الارقام والمؤشرات في هذه الفقرة مستقاة أساساً من دراسة لوتسيكفتش السابق ذكرها.
- ٢٣- لوتسيكفتش : مصدر سبق ذكره، ص ٤١ .
- في هذه السنوات شكلت قيمة التصدير ١٩% من قيمة الاستيراد أما في السنوات الاخرى فيشكل التصدير في المتوسط ٧٠% من قيمة الاستيراد. ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة: عام ١٩٥٣ هبوط اسعار القطن في السوق العالمية عام ١٩٥٦ العدوان الثلاثي والحصار الاقتصادي لمصر . عام ١٩٥٩ سوء محصول الأرز وانخفاض تصديره . عام ١٩٦١/١٩٦٢ تلف محصول القطن . عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ توقف المعونات الغذائية الامريكية .
- ٢٤- عادل حسين: الاقتصاد المصري بين الاستقلال والتبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ ، ص ٤٠ .
- ٢٥- لوتسيكفتش : عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٥ ، ١٣٦ .
